



جامعة الملكة أروى
Q A U

دور التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية

د/ عبدالمجيد غالب المخلافي

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2013

دور التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية

د. عبد المجيد غالب المخلافي

أستاذ مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية المشارك

كلية التربية - جامعة صنعاء

ملخص

يتمثل الهدف المركزي للدراسة في لفت الانتباه إلى أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية وضرورة تفعيل إسهام التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية بوصفها شرطاً أساسياً لنجاح أي تحول ديمقراطي نحو الدولة المدنية الحديثة، وذلك من خلال: 1- تتبع الخلفية التاريخية لتطور مفهوم المواطنة. 2- تسليط الضوء على ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية. 3- توضيح مدى قدرة ثورات الشباب العربي على تحقيق أهدافها في المواطنة المتساوية. 4- اختيار النظرية التربوية الملائمة لتحليل العلاقة بين التعليم والمواطنة والتحول الديمقراطي. 5- تحديد أدوار التربية الوطنية في تعزيز المواطنة المتساوية.

ABSTRACT

This study aimed at activating the role of national & citizenship education in promotion of equal citizenship in Arab political systems, through: 1-Hilighting the historical evolution of the concept of citizenship. 2-Analyzing Manifestations of citizenship crisis in the Arab political systems. 3-Evaluating capacity of Arab youth revolutions in achieving equal citizenship. 4- selecting the proper educational theory for Analyzing relationships of education, citizenship and democratic transformation. 5- Determining the desired roles of national& citizenship education in promotion of equal citizenship.

Key terms : national education, citizenship education, equal citizenship, democratic transformation.

المقدمة :

في ظل النظام العالمي الجديد وطفرة العولمة وثورات العلم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، تزايدت وتيرة التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي والتبادل المدني بين الأمم والشعوب، وتزايدت معها مهددات السيادة الوطنية ومراهنات الدول على إسهامات نظمها التربوية والتعليمية في تربية وتعليم المواطن الرشيد الفعال القادر على الإسهام في حل مشكلات الحاضر ومواجهة تحديات المستقبل وحماية السيادة ، ونالت قضايا الوطن والتربية الوطنية والمواطنة وتربية المواطنة مرة أخرى أولوية جديدة. فبعد أن حققت أمم الغرب والشرق ثوراتها ووحداتها القومية الشاملة وانتقلت إلى مرحلة الدولة الأمة، دخلت مرحلة (القوميات العالمية) وبدأت توظف مفاهيم واليات النظام العالمي الجديد وقوى العولمة المختلفة (الغربية التمرکز والمصلحة العالمية الامتداد) في إدماج العالم في بوتقة واحدة وتكوين المواطن العالمي الذي يتخذ من كوكب الأرض وطنا له وتتجاوز المواطنة على المستوى المحلي والإقليمي والقومي إلى العالمي، نجد أن النظم السياسية القطرية العربية لم تتجح حتى في تحقيق المواطنة المتساوية على المستوى المحلي القطري حتى الآن، الأمر الذي يضاعف من حجم أزمة غياب المواطنة المتساوية وغياب بنائها التربوي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي.

كما شهدت بعض أقطار الوطن العربي في عامي (2011-2012م) ثورات شبابية عربية سلمية، هي الأولى من نوعها في التاريخ العربي المعاصر، حيث قاد الشباب فيها الجماهير العربية بثورات شعبية حقيقية ضد الأنظمة العربية نجح بعضها سلمياً (تونس ومصر واليمن) وتم عسكرياً بعضها من الخارج (ليبيا وسوريا)، واحتواء البعض منها حتى الآن (البحرين وسلطنة عمان والأردن) . وعلى الرغم من أن هذه الثورات قد تعرضت ولازالت تتعرض للإجهاض الداخلي والتوظيف الخارجي خلافاً لما أراده الشباب، إلا أنها قد فضحت فشل النظم السياسية القطرية في تحقيق المطالب التاريخية للأمة، وحركت مياه السياسة العربية الراكدة ، وأدخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة على الثقافة السياسية العربية التقليدية، وفعلت ما كان موجوداً منها في بطون الكتب، وحركت ما كان مجمداً منها وغير مستعمل في رؤوس المفكرين والمثقفين، كالدولة المدنية الحديثة والمواطنة المتساوية وما يرتبط بهما من قيم الحرية والمساواة والديمقراطية والمدنية والعدالة والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان . ولهذا، بات من الطبيعي البحث في دور التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة المتساوية كشرط رئيسي للتحوّل الديمقراطي المنشود، الذي يجب أن يرفد أيضاً بثقافة سياسية ديمقراطية جديدة وإعلام سياسي ديمقراطي جديد، حتى تسقط ثقافة الخوف لدى المواطن العربي ويتعزز دوره في صنع القرارات السياسية التي حرم منها عقود طويلة ، ويتمكن من نقد الأنظمة المستبدة الفاسدة بوسائل سلمية من دون خوف وتغيير نظرته التقديسية للحاكم إلى نظرة تعاقدية عندما يعي أنه يمتلك القدرة على تغييره في أي لحظة أوفي نهاية دورته الانتخابية ويختار بديل أفضل ليحكمه من خلال صناديق الاقتراع . عندئذ فقط نستطيع أن نجدد الأمل والثقة بإرادة الجماهير العربية وقدرتها على النضال والتغيير ضد الأنظمة العربية القمعية وتحقيق أهداف ثورات شبابها كاملةً.

مما لا شك فيه أن التحوّل الديمقراطي المنشود في أنماط سلوك الحاكم والمواطن في الوطن العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير الوطني الديمقراطي في أنساق المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تعتبر من أهم محددات

تشكيل ذلك السلوك. وهذا التحول الديمقراطي يعد مطلباً أساسياً لبناء الدولة المدنية الديمقراطية المعاصرة المرتكزة إلى قيم الحداثة وأهمها: قيم المواطنة المتساوية والديمقراطية والمدنية وحقوق الإنسان. وهذه القيم تشكل المداخل التربوية الرئيسية لإعادة بناء المجتمعات العربية وتوجيهها نحو غاياتها المنشودة في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة والتسامح والوحدة والتنمية. إذ لا تستطيع المجتمعات العربية تحقيق غايات وأهداف هذا التحول الديمقراطي المنشود الذي دشنته ثورات الشباب العربي، دون حدوث تغيير في أنساق المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تشكل وتنظم سلوك الأفراد حكماً ومحكومين عبر تفعيل مداخل التربية الوطنية الديمقراطية والتربية المدنية الديمقراطية وتربية المواطنة الديمقراطية وتربية حقوق الإنسان والتنشئة السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الديمقراطية والإعلام السياسي الديمقراطي.

مشكلة الدراسة:

تواجه النظم السياسية العربية كثيراً من التحديات أخطرها أزمة المواطنة وضعف مستوى الوعي الوطني الناتجان عن غياب قيم المواطنة المتساوية وما يصاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، تجلت معظمها في ضوء التغييرات التي شهدتها العالم العربي جراء ثورات الشباب العربي التي بدأت عام 2011م وأدت إلى عودة الاهتمام بالتربية الوطنية كإحدى ركائز لرفع مستوى الوعي الوطني وترسيخ قيم المواطنة المتساوية لدى الأفراد باعتبارها صمام أمان التماسك الأسري والتآزر المجتمعي والوحدة الوطنية في هذه النظم، وشرط أساسي لنجاح عمليات التحول الديمقراطي ووقف إعادة إنتاج قيم أنظمة حكم التسلط والاستبداد والفساد والتجهيل السياسي، خصوصاً وأن هناك من يشكك في أن ثورات الشباب العربي - التي أتت كنتيجة أولية لفشل النظم السياسية القطرية وكمحصلة لأزمة غياب المواطنة المتساوية فيها- قد لا تؤدي إلى تحولات ديمقراطية ملموسة طالما استمرت النظم التعليمية والثقافية والإعلامية تعيد إنتاج قيم الاستبداد والتسلط والفساد والتجهيل السياسي التي تعيب قيم المواطنة المتساوية التي تشكل القاعدة الفكرية لازدهار الديمقراطية، وطالما استمرت المناهج تعمل على تعليم الطلبة معارف ومهارات وقيم هي أبعد ما تكون عن قيم المواطنة المتساوية المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمدنية والتنوع والتعددية والتسامح مع الآراء المختلفة. وفي هذا الإطار تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية بأساليب تنشئة وتربية وتعليم الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة المتساوية بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003م، 51-53). كما أن المناهج التعليمية التي تضعها النظم السياسية القطرية تركز الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الطلبة على نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية (ناصر، 2002، 21-25).

وهكذا، فإن أحد أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في ضعف مستوى الوعي الوطني وغياب التربية اللازمة لبناء المواطنة المتساوية بمفهومها المعاصر القائم على قيم المساواة والحرية والعدالة والكرامة والديمقراطية

والمدينة وحقوق الإنسان ، الأمر الذي يحتم على التربويين العرب الإسهام في إلقاء الضوء على دور المنظومة التعليمية عموماً ودور التربية الوطنية على وجه الخصوص في تعزيز المواطنة المتساوية والإسهام في إنجاح عملية التحول الديمقراطي نحو الدولة المدنية الحديثة في الوطن العربي.

أسئلة الدراسة:

وفي ضوء مقدمة ومشكلة الدراسة تبلورت أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما الخلفية التاريخية لتطور مفهوم المواطنة؟

السؤال الثاني : ما ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية؟

السؤال الثالث : ما مدى قدرة ثورات الشباب العربي في تحقيق أهدافها في المواطنة المتساوية؟

السؤال الرابع: ما النظرية التربوية الملائمة لتحليل العلاقة بين التعليم والمواطنة والتحول الديمقراطي؟

السؤال الخامس : ما أدوار التربية الوطنية في تعزيز المواطنة المتساوية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف المركزي للدراسة في لفت الانتباه إلى قضية هامة يغيب عنها الاهتمام الرسمي والشعبي الكاف في العالم العربي قبل وبعد ثورات الشباب العربي، وتتمثل في أزمة المواطنة وضرورة ديمقراطية المضامين التربوية والثقافية والإعلامية السائدة وتغيير فلسفة وقيم ومضامين وطرق وأطر عمليات التغيير التربوي الهادفة إلى إيجاد المواطنة المتساوية بوصفها شرطاً أساسياً لنجاح أي تحول ديمقراطي نحو الدولة المدنية الحديثة ، وذلك من خلال:

1- تتبع الخلفية التاريخية لتطور مفهوم المواطنة وتبعاته في مجال التربية الوطنية وتربية المواطنة.

2- تسليط الضوء على ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية.

3- توضيح مدى قدرة ثورات الشباب العربي على تحقيق أهدافها في المواطنة المتساوية.

4- اختيار النظرية التربوية الملائمة لتحليل العلاقة بين التعليم والمواطنة والتحول الديمقراطي.

5- تحديد أدوار التربية الوطنية في تعزيز المواطنة المتساوية.

أهمية الدراسة:

من المؤمل أن تسهم هذه الدراسة بما تصل إليه من نتائج في:

1- تحقيق الأهداف المنشودة لثورات الشباب العربي في بناء المواطنة المتساوية.

2- تطوير واقع المواطنة المتساوية عند إعادة النظر في بناء مناهج مقررات التربية الوطنية وتربية المواطنة والتربية المدنية وتربية حقوق الإنسان وفي مراحل التعليم المختلفة في الدول العربية على صعيد الأهداف والمحتويات والطرائق والأدوات.

- 3- خدمة صناع القرار التربوي ومؤلفي المناهج والمعلمين وأصحاب المصلحة والمعنيين في تحسين وتطوير مجالات التربية الوطنية وتربية المواطنة والتربية المدنية وتربية حقوق الإنسان في الأقطار العربية.
- 4- تطوير هذه المناهج وتقييمها تماشياً مع التغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة جراء ثورات الشباب العربي وحركات التغيير الشاملة التي دشنتها.
- 5- أن تشكل هذه الدراسة دعوةً لإجراء دراسات أخرى في المستقبل لتطوير مضامين قيم المواطنة المتساوية وتقييم وتطوير طرائق تدريسها في المقررات التعليمية دورياً داخل كل قطر عربي وإعداد دراسات مقارنة لملاحم هذا التطور بين الأقطار العربية.

منهجية الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة ووفقاً لطبيعة أسئلتها استخدم الباحث منهجية مركبة تكاملية تجمع بين: المنهج التاريخي (الملائم لطبيعة السؤال الأول والثاني من أسئلة الدراسة)، ومنهج النظرية التربوية النقدية (الملائم لطبيعة السؤال الرابع من أسئلة الدراسة) ، والمنهج الوصفي التحليلي (الملائم لطبيعة السؤال الثالث والخامس من أسئلة الدراسة) والذي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره ، وتحديد العلاقات الموجودة بين الأشياء ، وجمع البيانات وتبويبها وتفسيرها وإجراء المقارنات اللازمة بينها ، ومن ثم الوصول إلى تعميمات مقبولة تصدق على أكبر قدر ممكن من الظواهر ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

ستقتصر حدود هذه الدراسة على دور مدخلي التربية الوطنية وتربية المواطنة لما فيهما من تداخل نظري ومفاهيمي تجعل كل منهما يحل محل الآخر ، ولما لهما من صلة مباشرة بتعزيز قيم المواطنة المتساوية بدرجة رئيسية وعلى الأدوار المساندة التي تقوم بها الأنماط التربوية الأخرى في تعزيز تلك القيم بدرجة ثانوية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الوطن : عرف بعض العلماء الوطن لغة بأنه الأرض التي يولد فيها وينشأ عليها الإنسان ويتخذها مقراً له ، وعلى ذلك فإن الأرض التي تنشأ عليها جماعة ما وتتخذها مستقراً ومقاماً لها تعتبر وطناً لتلك الجماعة (ناصر ، 2002 ، 216) .

المواطن: " عضو في دولة له فيها ما لأي شخص من الحقوق والامتيازات التي يكفلها الدستور ، وعليه ما على أي شخص آخر من الواجبات التي يفرضها ذلك الدستور " (ناصر ، 2002 ، 216) .

الانتماء الوطني: " شعور الفرد بالفخر والاعتزاز بالانتماء إلى الوطن ، وبمسئولياته عن خدمته ، والمشاركة الفعالة في حل أزماته ومشاكله، والحرص على معرفة تاريخ الوطن وتراثه والاعتزاز بذلك التراث " (القاضي، 2000، 16) .

مفهوم الوطنية: الوطنية" ارتباط وانتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة من الأرض والتعلق بها ، وحب أهلها والحنين إليها عند التغرب عنها، والاستعداد للدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي تهددها " (ناصر ، 2002 ، 217 ، ويعرف الحصري (13,1985) الوطنية بأنها " محبة الإنسان لوطنه وشعوره نحوه بتعلق قلبي عميق ، فيفرح لسعادته ، ويسعى لخدمته ، ولا يتأخر عن التضحية في سبيله". كما "عرفت الموسوعة العربية العالمية(1996، ص 110) الوطنية بأنها "تعبير قوي يعنى حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر والتاريخ والتفاني في خدمة الوطن".(الحبيب، 2005). وتعتبر الوطنية أعلى مراحل المواطنة لأنها تمثل الجانب التجسدي الفعلي للمواطنة الحقة التي تختلف عن مواطنة حمل الجنسية ففي المرحلة الوطنية تتحقق المواقف المعنوية والنتائج المادية والثمار الملموسة التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة وعلى الجماعة بالتقدم والرفق. وذلك لأن الوطنية أكثر عمقا من المواطنة ولأنها تمثل أعلى درجات المواطنة إذ يكتسب الفرد صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة إلا أنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالح والإيجابي لصالح هذه الجماعة أو الدولة فيفضل المصلحة العامة على مصلحته الشخصية (الحبيب، 2005).

مفهوم التربية الوطنية: تعد كل دول العالم التربية الوطنية من الأهداف التربوية المركزية العامة التي تسعى إلى غرس قيم الوطنية لدى الطلبة، وترسيخ انتمائهم لوطنهم من خلال زيادة وعيهم لإيجاد المواطن الرشيد الفعال الذي يسهم في تنمية كل مؤسسات المجتمع بفاعلية، والذي يمتلك القدرة على الحكم على الأشياء وتكوين الرأي الشخصي فيها، وتعتمد التربية الوطنية على ترشيد الممارسات والتطبيقات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع ككل بما يخدم رفعة الوطن فهي مسؤولية مشتركة بين هذه المؤسسات كالأُسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى. (الصبيح، 2005)

وقد عرفت الموسوعة العالمية التربية الوطنية بأنها "ذلك الجزء من المنهج الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعه على المستويين المحلي والوطني ووجود الاتجاه الإيجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف الاجتماعية والإيمان بقيم المجتمع الأساسية". (عبد الكريم والناصر، 2005). وعرفت موسوعة العلوم الاجتماعية بأنها "العلم الذي يوضح علاقة المواطن ببيئته الاجتماعية وما ينشأ عن هذه العلاقة من أنظمة وقوانين وحقوق وواجبات، كما يتناول بنوع خاص دراسة القانون الدستوري والإداري". كما تعرف على أنها ذلك المجال الدراسي الذي يتم فيه تعليم وتعلم النظم الاجتماعية والسياسية وأنماط العلاقات بين الفرد وجماعته، وبين الجماعات بعضها والبعض الآخر، أي بين المواطن والمواطن، وبين المواطن ووطنه، وبين المواطن ووطنه والعالم الخارجي(علي، 2003). ويرى ناصر (2003) أن التربية الوطنية تهدف إلى تنمية شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه وتقوية إيمانه بأهدافه، والافتخار به والدفاع عنه. كما يرى (المعقل، 2004) أن التربية الوطنية هي ذلك الجزء من التربية الذي يشعر الفرد بموجبه بالمواطنة من خلال تزويد الفرد بالمعلومات المرتبطة بالقيم والمبادئ والاتجاهات الحسنة وتربيته ليصبح مواطناً صالحاً يتحلى في سلوكه وتصرفاته بالأخلاق الطيبة ويمتلك القدر الكافي من المعرفة لتحمل مسؤولياته تجاه وطنه ومجتمعه. أما الرشدي (2006) فيبين أن التربية الوطنية تربية خاصة بكل أمة تستمد أصولها من ثقافة الأمة وتراثها الاجتماعي، ومقومات العصر الذي تعيش فيه، وصفات الإنسان الصالح في الوطن.

التعريف الإجرائي للتربية الوطنية: هي مجموعة المكونات التربوية التعليمية التي تتضمن معارف وقيم واتجاهات ومهارات ومسلكتيات وطنية تمكن الأجيال من رفع مستوى وعيهم الوطني ودرجة حبهم لوطنهم وتاريخه وجغرافيته وسكانه وموارد قوته، وتكسيهم قدرات إدراك الإختلالات والمشكلات الوطنية في مجتمعهم وتحليلها والحكم عليها وتحديد مواقفهم منها ودفعهم للتحرك من أجل تغييرها إلى الأفضل وعلى نحو يؤدي باستمرار إلى تفعيل وإصلاح وتطوير المنظومة الوطنية اللازمة للرقى التنموي والثقافي والحضاري والمدني بالوطن أرضاً وإنساناً حاضراً ومستقبلاً.

مفهوم المواطنة: يعتبر مفهوم المواطنة مفهوماً متعدد الأبعاد، اجتماعية وسياسية وإنسانية، ويتحدد بثوابت ومبادئ أساسية تشكل في مجملها كرامة المواطن وعزة الوطن كالحقوق الدستورية والقانونية في مختلف نواحي الحياة (ناصر، 2003). فا المواطنة واحدة من أهم السبل التي تستهدف بناء الفرد الصالح في المجتمع؛ فهي تسعى إلى زرع العزة والكرامة في نفسه، وأنها لا تتحقق إلا بعزة الوطن وإعلاء شأنه، فالمواطن نواة الوطن والوطن حصاد المواطن، وبذلك فإن أهمية المواطنة تكمن باعتبارها مستمرة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه الوطن وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به وغرس حب النظام والاتجاهات الوطنية والتعاون بين أفراد المجتمع واحترام النظم والتعليمات لهذا المجتمع. (الصايغ، 2003). والمواطنة في اللغة العربية مشتقة من الوطن، والوطن هو كل مكان أقام به الإنسان، والجمع من وطن أوطان، ويقال: وطن بالمكان وأوطن به أي اتخذه محلاً ومسكناً، وأوطن فلان أرض كذا وكذا اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه (أنيس وآخرون، 1989، 1042). وفي اللغة الإنجليزية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح (citizenship) (عبدالكافي، 2004، 178). وتعرف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britanica 1992). (المواطنة بأنها " علاقة بين الفرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة " (الكواري ، 2001 ، 30) ، فهي تتضمن مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية من الخارج. (العامر، 2005). ويعرفها بدوي (1987، 60) بأنها " صفة المواطن تحدد حقوقه وواجباته ، وتتميز بنوع من الولاء لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية ". ويعرف خميس (1995، 24) المواطنة بأنها " صفة للمواطن باعتباره عضواً في جماعة ما، ويخضع بموجب تلك العضوية لنظام محدد من الحقوق والواجبات". كذلك يعرف بعض المتخصصون في العلوم الاجتماعية المواطنة على إنها مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة ؛ فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين ، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات (مكروم ، 2004 ، 319). أما محمود (1997 ، 9) فيعرف المواطنة بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية المواطن فتجعله إيجابياً يدرك ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات ، في الوطن الذي يعيش فيه ، وقادراً على التفكير السليم في المواقف المختلفة " . كما عرف قاموس علم الاجتماع المواطنة بأنها: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون". ويبيّن مك دونالد

(MacDonald, 2003) المشار إليه في عبد الكريم والناصر (2005) أن المواطنة مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافية والتربوية، والتي تكونت عبر الوقت وعبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية. أما المواطنة في المنظور الإسلامي فهي تنطلق من القواعد والأسس التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية، فهي ترى ان المواطنة إنما تمثل تعبيراً عن العلاقة التي تربط الفرد المسلم بأفراد الأمة، كما تعبر عن العلاقة بين أرض الإسلام (الوطن) ومن يعيشون عليها سواء أكانوا مسلمين أو غيرهم. (الحبيب، 2005). وقد عرفت المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية (الحسبان، 2011م، 27). وتعرف بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا ما التزم باحترام القانون وإتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة. (Patrick, John, 1999, p.2-3). كما تعرّف على أنها وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها (Diversity Banks, Apr2008, p 129). ويعرفها (هلال وآخرون، 2000) بأنها علاقة اجتماعية تعاقدية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثانية مهمة الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون. كما يعرفها السويدي (2001) بأنها "صفة الفرد الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى مجتمع معين في مكان محدد، وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة، وهي شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه، واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله، وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة". ويرى ناصر (2003) أن المواطنة تمثل الانتماء إلى تراب الوطن الذي يتحدد بحدود جغرافية، ويصبح كل من ينتمي إلى هذا التراب مواطناً له من الحقوق ما يترتب على هذه المواطنة وعليه من الواجبات ما تمليه عليه ضرورات الالتزام بمعطيات هذه المواطنة. بينما يرى الصبيح (2005) أن المواطنة تتمثل بحقوق وواجبات تتحقق من خلال قدر من الوعي والمعرفة من خلال سعي الفرد لتحقيق حقوق المواطنة والوفاء بالتزاماتها وذلك باستخدام وسائل مشروعة يحددها النظام الاجتماعي ويتعلمها الفرد، وبذلك فإن المواطنة تتحدد بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والوعي السياسي. أما الكوادر وآخرون (2001) المشار إليهم في الرشدي (2006) فيؤكدون على ضرورة ربط المواطنة بالوطنية لدى المواطن العربي لأن الوطنية تشكل الأهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع أفراد المجتمع لتحقيق النهضة الحضارية للمجتمع والاندماج الوطني وبناء الدولة باعتبارها مؤسسة مستقلة يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وضمن هذه الرؤية فإن فكرة المواطنة تنصهر في بوتقة الوطن والوطنية ولا تتعدها.

ورغم كافة المعاني الجزئية المختلفة التي أفرزتها التعريفات العديدة السابقة، والآثار التي تركتها التجارب التاريخية على مفهوم المواطنة، إلا أنه في ظل النظام الدولي الجديد والعولمة اتخذ المفهوم المعاني التالية: 1- الاعتراف بالآخر، سواء تمثل ذلك في الاعتراف بالديانات السماوية الأخرى واحترامها، أو من خلال وجود واحترام الثقافات الأخرى، أو احترام حقوق الآخرين وحررياتهم. 2- فهم وتفعيل الأيديولوجيات السياسية المختلفة. 3- الاهتمام بالشؤون المحلية والدولية. 4- المشاركة في إدارة الصراعات الداخلية. 5- المشاركة في تشجيع السلام الدولي. (العامر، 2005).

ويمكن من خلال التعريفات السابقة للمواطنة استنتاج أن مفهوم المواطنة يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي المعلومات والمشاعر والسلوك والتي تصنف ضمن مستويين؛ المستوى الأول ويتمثل بالمفهوم الذهني والشعور النفسي والذي يرتبط بالمعلومات عن الوطن والوعي بالحقوق والواجبات والرضا عن تحصيل الحقوق وأداء الواجبات وحب الوطن، أما المستوى الثاني فيتمثل بممارسة المواطنة من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين واحترامها من جهة وممارسة العمل السياسي والمدني من ناحية أخرى ويعتمد المفهوم الذهني والشعور النفسي للمواطنة على التربية والتعليم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في حين تعتمد ممارسة المواطنة على النظم والتشريعات التي تنظم عمل المواطنين وتحقق الدافعية لديهم مما ينعكس بشكل مباشر على درجة الوعي بالمواطنة. (الصبيح، 2005)

ويشير الحبيب (2005) إلى مستويات الشعور بالمواطنة والتي تتمثل في شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين أفراد جماعته، وشعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر الزمن، شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة وأن مستقبله يرتبط بمستقبل الجماعة، وأخيراً اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد والذي يتمثل بالمواطنة وبذلك فإن المواطنة تستوعب وجود كافة العلاقات بين الفرد والمجتمع وأنها تعتمد على تحقيق الكفاءة الاجتماعية والسياسية.

وقد صنف السويدي (2001) المواطنة في أربعة صور هي: 1- المواطنة المطلقة، وفيها يجمع المواطن بين الدور الإيجابي والسلبي باتجاه المجتمع. 2- المواطنة الإيجابية، والتي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني وواجبه بالقيام بدور إيجابي لمواجهة السلبيات. 3- المواطنة السلبية، وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن ويتوقف عند حدود النقد السلبي ولا يقدم أي عمل إيجابي لوطنه. 4- المواطنة الزائفة وفيها يحمل الفرد شعارات جوفاء لا تعكس الواقع ويمتاز بعدم الإحساس باعتزازه بالوطن.

ويمكن القول بأن المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية إنمائية ذات طابع ارتقائي ثلاثة عناصر برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون. أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فيمنح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع. وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافتهم المدنية الوطنية (GRÁINNEMcKeever, 2007p 424-425).

خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحدد حقوق وواجبات وحرريات ومسؤوليات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طوعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. وقد ارتبط المفهوم تاريخياً بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية، فضلاً عن المساواة أمام القانون. ولذلك هناك خمسة جوانب رئيسة للمواطنة تتمثل في الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، والإخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحاً لآراء الآخرين ووجهات نظرهم وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة. وأخيراً المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه (Gary Hopkins, 1997)

تربية المواطنة: إن مفهوم تربية المواطنة، هو جزء من فلسفة تربوية ليبرالية سوسيو ثقافية حقوقية عقلانية مدنية عابرة للأديان والطوائف والتكوينات القومية والإثنية واللغوية والسلالية وغيرها، وهو مفهوم حديث في عالمنا العربي، حدثت فكرة المواطنة، وحدثت فكرة الدولة لأن المواطنة القطرية ليست بديلاً للمواطنة القومية والدولة القطرية ليست بديلاً للدولة القومية. ويتفق معظم علماء الاجتماع السياسي والتربية على أن الهدف العام لكل أنواع التربية هو تحقيق المواطنة (أبو حشيش، 2010، 258-260). وما نقصده بتربية المواطنة هنا هو عملية التنشئة السياسية الاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعتز بانتمائه إلى وطنه، والمتحلي بالروح العلمية والموضوعية والسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال. حيث أن تربية المواطنة هي تربية على ثقافة أداء الواجبات والمسؤوليات قبل أخذ الحقوق والحرريات، وتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية والمدنية عبر منهجية شاملة تربط بين أبعادها المعرفية والمهارية والوجدانية والأدائية السلوكية. بالإضافة إلى أنها تربية على ثقافة التسامح والحوار والسلام والمبادرة وخلق فرص عمل جديدة لا على التكيف مع البيئة فقط، كما أنها تربية على الأسلوب العلمي، والتفكير النقدي في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة وتحمل المسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى تماسك المجتمع ووحدته. (السيد، 2010م).

ومن تعريفات تربية المواطنة أيضاً أنها: "مجموعة من الخبرات، والمعارف والمهارات والقيم المباشرة وغير المباشرة ذات الطابع الوطني التي يقدمها المجتمع لأبنائه، من خلال مؤسساته الرسمية وغير الرسمية؛ لمساعدتهم على إدراك مكونات كياناتهم السياسي، ومكانتهم الاجتماعية، ووعيهم بدورهم الاجتماعي والسياسي، والمساهمة في توجيه أمور المجتمع والسلطة، وقيامهم بواجباتهم وتمسكهم بحقوقهم" (المشاقبة، 2006، 25). ووفقاً للتعريفات السابقة تكون صفة المواطنة صفة للفرد الذي يعرف حقوقه وواجباته وحرياته ومسؤولياته تجاه وطنه والمجتمع الذي يعيش فيه، والذي يشارك بفعالية في اتخاذ القرارات، وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، ويتعاون ويعمل جماعياً مع الآخرين، وينبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، ويكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشؤون المجتمع

واستخدامها ، ولديه القدرة على التفكير الناقد ، والحرص على أن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب اللون والجنس أو العقيدة .

مفهوم قيم المواطنة المتساوية: تعرف القيم بأنها موجّهات محددة للسلوك تظهر ضمن الثقافة العامة للمجتمع، وتتخذ أوجه طيبة أو شريرة أو بين ذلك، فهي بمثابة اعتقاد ثابت بنمط معين من السلوك بأنه أفضل نمط سلوكي سواء على الصعيد الذاتي أو الاجتماعي (كلكهوهن وكلي، 1967م، 178). وتعرف بأنها نماذج معيارية تحدد السلوك المرغوب في نظام معين تجاه بيئة معينة دون تمييز بين عمل الوحدات وأوضاعها الخاصة، ولذلك تمثل هذه القيم بؤرة التكامل بالنسبة لأي ثقافة، فتوجه السلوك والتصرف في بيئة معينة (بارسونز، 1984م، 135). كما تعرف القيم بأنها "مجموعة من المقاييس التي تجعل فرد ما أو جماعة يصدر حكما نحو موضوع معين أو شيء ما بأنه مرغوب أو غير مرغوب فيه، وذلك في ضوء تقدير الفرد أو الجماعة بهذه الأشياء أو الموضوعات وفق ما يتلقاه من معارف وخبرات ومبادئ وما يؤمن به من مثل في الإطار الذي يعيش فيه، ويستدل على القيم من خلال أفعال وأقوال وتصرفات الفرد أو الجماعة" (عقل، 2001، 14). وهكذا يمكن القول أن القيم مجموعة من المعايير التي يحكم بها على الأشياء بالحسن والقبح أو باعتبارها تفضيلات يختارها الفرد، أو باعتبارها حاجات ودوافع واهتمامات واتجاهات ومعتقدات ترتبط بالفرد.

التعريف الإجرائي لمفهوم المواطنة المتساوية: المواطنة المتساوية هي الإطار الدستوري القانوني التعاقد بين الدولة والمواطنين الذي ينظم ممارسة المواطنين لحقوقهم وواجباتهم وحررياتهم ومسؤولياتهم على قدم المساواة. وهو إطار يقوم على التفاعل والتكامل والتأثير الإيجابي المتبادل بين أبعاده وعناصره ومكوناته. وتشكل قيم المواطنة المتساوية المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمدنية والمشاركة والتتوع والتعددية والتسامح مع الآراء المختلفة والهوية الواحدة ، القلب والقالب واللب والجوهر للمواطنة المتساوية.

التعريف الإجرائي لقيم المواطنة المتساوية : محركات سلوكية كامنة أو ظاهرة لدى الأفراد تدفعهم لممارسة حقوقهم وواجباتهم وحررياتهم ومسؤولياتهم في وطنهم، واتخاذ مواقف وسلوكيات معينة تجاه القضايا والأحداث والأشياء المتعلقة بالوطن والمواطن والدولة، وعلى نحو يؤدي إلى صلاحهم وصلاح وطنهم ومجتمعهم ودولتهم. وسواء كانت هذه القيم سائدة أو يفترض أن تسود في الوطن والمجتمع والدولة، فهي التي تساهم في تشكيل اتجاهات وتفضيلات وتفاعلات ومواقف المواطنين نحو بعضهم ونحو الآخرين، ونحو القضايا والأحداث والأمور والأشياء المادية والمعنوية التي يمر بها وطنهم.

ومن أجل أن تتحقق المواطنة المتساوية فانه لا بد أن تكتمل أنساقها التربوية التعليمية على النحو الآتي:
أولاً: نسق الانتماء الوطني: يمثل الانتماء شعور داخلي وإحساس إيجابي تجاه الوطن يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه والافتخار به (الحبيب، 2005) . ويعد الانتماء من الوسائل الفاعلة في تحقيق سعادة الفرد وضرورة حتمية لوجود الفرد والمجتمع والانتماء هو بتحية الفرد للمجتمع التي تحكمها الشروط العقلانية والتفكير المستتير وبذلك فإن الانتماء لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة والمجتمع ذلك ان الفرد والجماعة ملزمين بالعمل وفقاً للعقد الاجتماعي والسياسي والقانوني والعقائدي التي اتفقت عليه الجماعة (الشرح، 2001)

ثانياً: نسق الهوية الوطنية: وهي دليل وجود الفرد والتي يسعى الانتماء إلى توطيدها. 2-الجماعية، وتشير إلى ضرورة تعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع الواحد، وهي بذلك تعزز ميل الأفراد إلى المحبة والتفاعل المتبادل. 3-الولاء، وهو يمثل جوهر الالتزام فيدعم الهوية الذاتية من جهة ويقوي الجماعية بين الأفراد من جهة أخرى. 4-الالتزام، ويشير إلى التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية وبالتالي الالتزام بمعايير الجماعة وتجنب النزاع. 5-الديمقراطية، وتمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبّر عن إيمان الفرد بعناصر ثلاثة هي: تقدير قدرات الفرد وإمكاناته، حاجة الفرد إلى التفاهم والتعاون مع الآخرين، وإتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

ثالثاً: نسق الولاء الوطني: ويقصد بالولاء مجموعة المشاعر التي يحملها الفرد تجاه الكيان الوطني الذي ينتمي إليه، عند شعوره بأنه جزء من نظام اجتماعي ما فإنه يدين بالولاء لهذا النظام حتى يصبح هذا الولاء مشاعر وجدانية عميقة قوية. (الشراح، 2001). ويؤكد هلال وآخرون (2000) أن المظاهر العامة للسلوك الدال على الولاء الوطني التي تم استخلاصها من البحوث والدراسات المتعلقة بالوطنية وقيم المواطنة المتساوية، تتمثل بما يلي: 1-تعزيز التيارات الايجابية والسلوكيات السوية. 2-حب الوطن والدفاع عنه وعدم التردد في خدمته، والمساهمة في المنجزات العلمية والتقنية. 3-تأدية الواجبات بأمانة والمساهمة في المشروعات الوطنية. 4-المشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية. 5-رعاية الممتلكات العامة والمحافظة عليها واستخدامها بطريقة لائقة. 6-إتباع الأنماط والسلوكيات التي من شأنها ترشيد الاستهلاك بكافة صورته. 7-بث روح التكاتف الاجتماعي والتعاون بين المواطنين. 8-الالتزام بالسلوكيات المهدبة في التعامل بين الأفراد. 9-المحافظة على التراث الوطني. 10-المحافظة على البيئة. 11-احترام القانون والالتزام به. 12-احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. 13-تشجيع الصناعات الوطنية. 14-التعرف على التحديات التي تواجه الوطن ومحاولة المساهمة في تقديم الحلول المناسبة. 15-الإيمان بالوحدة الوطنية والتحرر من كافة أشكال التعصب.

رابعاً: نسق الديمقراطية: يرى باتريك (Patrick, 1999) أن المواطنة هي مفتاح لفهم الديمقراطية فقد أكد على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال، احترام المواطنين حقوق الآخرين، وأن يدافع المواطنين عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وأن يمارس المواطنين حقوقهم بحرية، ويبين باتريك أن ممارسة هذه الحقوق تتمثل في ثلاثة أنواع، مهارات تفاعلية وتتمثل في مهارات الاتصال والتعاون التي يحتاجها الفرد لممارسة العمل المدني والسياسي، ومهارة المراقبة والتي تتمثل في المهارات التي يحتاجها الفرد لمتابعة أعمال القادة السياسيين، وأخيراً مهارات التأثير والتي تتمثل في المهارات التي يحتاجها الفرد للتأثير في نتائج الحياة السياسية والمدنية. ويرى باتريك وآخرون (2003م) أن النموذج الديمقراطي في التربية الوطنية يتألف من المكونات التالية:

مكون المعارف الوطنية، وتشتمل على عمليتي التعليم والتعلم ومجموعة المبادئ الشاملة التي يمكن من خلالها تعريف وممارسة وتقييم الديمقراطية، وتتألف من الموضوعات التالية: 1-مفاهيم ومبادئ الديمقراطية والقضايا المتعلقة باستخدامها. 2-التعرف على تاريخ الديمقراطية. 3-القرارات المتعلقة بالسياسة العامة. 4-ممارسة الديمقراطية وأدوار المواطنين. **مكون المهارات العقلية،** وتشتمل على: 1-تحديد ووصف المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية. 2-تحليل

وتفسير المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية.3-تقييم الموضوعات والأحداث العامة.4-التفكير الناقد بشأن ظروف المواطنة والحياة السياسية.5-التفكير البناء بشأن كيفية تحسين الحياة المدنية السياسية.

خامساً: نسق المدنية: وله بعدان: بعد المشاركة المدنية، ويشتمل على: 1-التفاعل مع الآخرين.2-المشاركة في الأحداث العامة.3-اتخاذ القرارات بشأن قضايا السياسة العامة.4-تأثير القرارات السياسية على القضايا العامة.5-تطبيق القرارات السياسية على القضايا العامة.6-اتخاذ الأعمال المناسبة لتحسين الحياة المدنية والسياسية.، وبعد النظام المدني، ويشتمل على: 1-التأكيد على المساواة وكرامة الفرد.2-احترام وحماية حقوق الأفراد.3-المشاركة المسؤولة في الحياة المدنية.4-المشاركة الداعمة للحكومة.5-تعزيز صلاح الحياة العامة.(Patrick et al., 2003).

سادساً: نسق حقوق الإنسان: ويمكن في هذا السياق تقديم تعريف إجرائي لحقوق الإنسان على أنها ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان، كما يفسرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإن أهم ميزات حقوق الإنسان ما يلي: أنها مضمونة دولياً، أنها محمية قانوناً، أنها تركز على كرامة الإنسان، أنها تحمي الأفراد والمجموعات، أنها ملزمة للدول والجهات الفاعلة فيها، وأنه لا يمكن التنازل عنها أو نزعها، أنها متساوية ومترابطة، أنها عالمية (دليل الأمم المتحدة لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان، 1999م، 49-51).

الدراسات السابقة:

لا توجد حتى الآن فلسفة مجتمعية عربية واحدة ولا توجد فلسفة تربوية عربية واحدة ، ولهذا فقد تناولت العديد من الدراسات العربية السابقة مفاهيم وموضوعات الوطن والتربية الوطنية والمواطنة وتربية المواطنة والمدنية والتربية المدنية من مداخل مختلفة . وقد اختلفت الدراسات السابقة في تناولها لهذه الموضوعات وفقاً لاختلاف النظم السياسية والفلسفات التربوية والسياسات التعليمية والمسميات التربوية في الأقطار العربية وغير العربية، ومن هذه الدراسات:

-دراسة **ويج (Woyach, 1992)** التي هدفت إلى استقصاء اهتمام القائمين على الدراسات الاجتماعية بالمواطنة وتحسين الثقافة الوطنية في الولايات المتحدة، وتطور مفهوم القيادة وأثرها في تفعيل تلك الثقافة ، ودور التعليم في تنمية كفايات القيادة لتفعيل ثقافة المواطنة.وأوصت الدراسة بضرورة قيام مدارس التعليم العام بدورها في تطوير روح القيادة والمواطنة .

- دراسة **هلال وآخرون (2000)** التي هدفت إلى التعرف على مدى وجود مظاهر المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت. وأظهرت نتائج الدراسة أن الهيئة التدريسية وافقت بدرجة متوسطة على وجود مظاهر المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية، في حين أن موافقة أولياء الأمور والطلبة أنفسهم على ذلك كانت بدرجة كبيرة، وإن أكثر الجهات التي تساهم في تنمية المواطنة هي المدرسة والأسرة والإعلام والأصدقاء، وأن أفضل الوسائل المقترحة استخدامها لتنمية المواطنة هي التلفزيون والمناهج المدرسية والصحف والمجلات.

- دراسة الرشيد (2000) التي هدفت إلى التعرف على القيم السائدة لدى طلبة كلية التربية بجامعة الكويت. وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين توجهات الطلبة وبين هذه القيم (أداء الواجب ، النظام ، الحوار والمناقشة، التعاون ، حب الاستطلاع ، الاستقلالية).

-دراسة وطفة (2003) التي هدفت إلى التعرف على أبعاد وأولويات الانتماء لدى المثقفين في المجتمع الكويتي المعاصر، وبينت نتائجها أن الدين يأتي في المرتبة الأولى من سلم الولاء (بالنسبة للنسق الاجتماعية السائدة) يليه الوطن ، يليه القبيلة، يليها الطائفة ، وأخيراً أبناء الأمة.

-دراسة الشويحات (2003)، وقد هدفت إلى معرفة درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة. وقد أظهرت النتائج أن النسبة الكلية لتمثل أفراد العينة لمفاهيم المواطنة قيد الدراسة مجتمعة تساوي (62%) واعتبرت هذه القيمة دون مستوى التمثيل الايجابي الذي حدد نسبة (77%) فما فوق.

-دراسة العيسى والمشاقبة والغرابية (2005) التي هدفت إلى التعرف على الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت، وأظهرت نتائج الدراسة تدني نسبة الثقافة السياسية والقانونية مع المستوى المحلي، كما اعتقدت نسبة عالية من الطلبة بأن الديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة وكذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية.

-دراسة الصبيح (2005) التي هدفت إلى تحديد اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو المواطنة ومعرفة علاقة المواطنة ببعض المؤسسات الاجتماعية (المسجد ، المدرسة ، الأسرة). وأظهرت نتائج الدراسة أن 80% من الطلاب يدركون حقوق المواطنة وواجباتهم، وإن 89.9% من الطلبة أظهروا رضا عن أدائهم في الواجبات، وأن 55.3% من الطلبة أظهروا رضا عن تحصيلهم لحقوقهم.

-دراسة العامر (2005) وقد هدفت إلى التعرف على طبيعة وعي الشباب السعودي بأبعاد المواطنة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتفاع ملحوظ في وعي الشباب وإحساسهم بأبعاد المواطنة (الهوية ، الانتماء ، التعددية والانفتاح ، الحرية والمشاركة السياسية ، المواطنة ككل)، وأشارت النتائج كذلك إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد المواطنة تعزى لمحل الإقامة، وقد كانت هذه الفروق لصالح الطلبة المقيمين في المدينة.

-دراسة الرشيد (2006) وقد استهدفت معرفة درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية، واتجاهات الطلبة نحوها بدولة الكويت. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية عالية، كما بينت نتائج الدراسة أن اتجاهات الطلبة نحو المفاهيم الوطنية كانت ايجابية.

-دراسة هومانا وآخرون (Homana et al., 2006) وقد هدفت إلى تقييم البيئة المدرسية الملائمة لتربية المواطنة، والتحقق من العلاقة بين الخصائص التي تعزز البيئة المدرسية المناسبة لتربية المواطنة، وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها: 1-تتطلب تربية المواطنة السليمة إجماع كافة أعضاء المجتمع المدرسي على فلسفة التعليم وما يترتب عليها من تحقق لأهداف التربية الوطنية. 2-ضرورة الإلمام بالمعرفة المتعلقة بالأمور الوطنية وبالتالي تعزيز المهارات المختلفة سواء كانت مهارات تعليمية أم تشاركيه، بالإضافة إلى أن الخبرات التعاونية تسهم في قيام الأعمال بالعمل كفريق واحد، حيث أن البيئة التعاونية تساعد المعلمين في الاشتراك معاً ضمن بيئة داعمة تساعد في زيادة تحقق الأهداف المنشودة وتزيد من الحصيلة المعرفية للطلبة. 3-الثقة المتبادلة والتفاعل الايجابي

من ضرورات البيئة التعليمية المساندة لتربية المواطنة.4- المدخلات التي يحصل عليها الطلبة من مهارات وآليات في التخطيط تجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات.5- الالتزام بالتعليم والتفاعل مع المجتمع الخارجي، حيث أن تربية المواطنة تقوم على التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

-دراسة هيوز وآخرون (Hughes et al., 2007). وقد هدفت إلى معرفة الفروق في التربية الوطنية بين النظام التعليمي البولندي والنظام التعليمي الكندي. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التربية الوطنية تشكل مطلباً أساسياً بالنسبة للأنظمة التعليمية في البلدين، وهذا يعني أن حكومات البلدين تحاول تربية أجيالها وتشجيع مواطنيها على ممارسة الديمقراطية واكتساب قيم المواطنة المتساوية.

وهكذا تنوعت الأدبيات والدراسات السابقة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، بين دراسات نظرية وتطبيقية، تناولت تحليل مناهج التربية المدنية والوطنية والاجتماعية وقيم المواطنة وتخطيط المناهج الدراسية في ضوءها، ومدى تمثل الطلبة لقيم ومفاهيم المواطنة ومدى تضمن المقررات التربوية لمفاهيم حقوق الإنسان، وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج التي تضمنتها الأدبيات والدراسات السابقة وأهمها: 1- اختلاف مسميات المواد والمقررات الدراسية المعنية بالتربية الوطنية من قطر عربي لأخر (التربية الوطنية، التربية المدنية، التربية على المواطنة، تربية المواطنة، تربية الديمقراطية، تربية حقوق الإنسان). 2- اختلاف الأقطار العربية في اختيار النسق التعليمي لتعليم المقررات الدراسية المعنية بالتربية الوطنية فأقطار تعلمها بشكل مستقل وأقطار تعلمها عبر تضمينها في مناهج المقررات الدراسية الأخرى. 3- اختلاف الأقطار العربية في اختيار مراحل تعليم المقررات الدراسية المعنية بالتربية الوطنية فأقطار تعلمها في كل المراحل التعليمية وأخرى تعلمها في مراحل تعليمية محددة. 4- اختلاف الأقطار العربية في توفير مصفوفات متكاملة وشاملة ومزمنة ومعتمدة رسمياً لقيم التربية الوطنية في كل مرحلة تعليمية فبعضها يمتلك مثل هذه المصفوفات وأخرى تمتلك بعض المصفوفات ولبعض المراحل وبعضها لا يمتلك أية مصفوفات لأي مرحلة. 5- اختلاف طرق تضمين محتويات التربية الوطنية والتعبير عن قيم المواطنة المتساوية في مناهج الأقطار العربية وطرق التطرق إليها والتعامل معها. 6- عكست هذه الدراسات اتجاهات عالمياً وعربياً للاهتمام بالتربية الوطنية وتربية المواطنة وتخطيط المقررات والمناهج الدراسية لتزويد الناشئة والشباب بجوانب التعلم اللازمة لإعداد المواطنة الوطنية الديمقراطية المسؤولة في المستقبل. 7- كشفت نتائج الدراسات عن ضرورة الاهتمام بتطوير مناهج مقررات التربية الوطنية والاجتماعية والمدنية لتقوم بالدور المنوط بها في التربية السياسية للناشئة، وإعدادهم للمواطنة المسؤولة في المستقبل.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول: ما الخلفية التاريخية لتطور مفهوم المواطنة؟

ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية وحق المشاركة في اتخاذ القرارات العامة والمساواة أمام القانون. (الكواري، 2001). وقد تطور مفهوم المواطنة في المجتمعات الإنسانية خلال مراحل تاريخية متعاقبة حدثت فيها ثورات وتحولات لأنماط الحكم التي سادت في هذه المراحل، ابتداءً من أنماط

الحكم التقليدية والتي اقتصرَت المواطنة فيها على فئات معينة وانتهاءً بأنظمة الحكم الديمقراطية والتي تمثلت المواطنة فيها الحقوق والواجبات والعدالة بين أفراد المجتمع (السقا، 2003).

في القرن السابع عشر قبل الميلاد كان الإغريق يحرمون العبيد من حقوق المواطنة التي يمنحونها للمواطن الإغريقي كحق ملكية الأراضي والمشاركة في الحكومة، مقابل واجباته في التصويت وحضور الاجتماعات الحكومية وشغل الوظائف وحق التقاضي والوصاية (المجادي، 1999). وباستثناء العبيد، نجحت المواطنة عند الإغريق في تحقيق درجة من المساواة بين الأفراد، كحق الأفراد في المشاركة السياسية وتولي المراكز والمناصب العامة والتي تقترب من المفهوم المعاصر للمواطنة في الوقت الحاضر. وقد كان احترام القانون عند الإغريق تعبيراً عن إرادتهم وحبهم لوطنهم فهم يملكون الأرض التي يزرعونها ويحكمون الدولة التي ترعاها، وارتبطت المواطنة عندهم بالحرية. أما المواطنة في روما فقد ارتبطت بالنظام الذي اعتبر المواطن أي فرد ينتمي إلى قبيلة سواء بالولادة أو التبني أو الاعتراف، وامتاز المواطن الروماني بحماية شخصه وممتلكاته وحقوقه المنصوص عليها بالقانون وحصانته من التعرض للتعذيب أو العنف عند محاكمته. (فريجة، 2002).

ويمكن التأريخ لتبلور مفهوم المواطنة في المجتمعات الغربية مثل بريطانيا من خلال العودة إلى الفترة التي أنشئت فيها رابطة التربية للمواطنة في 1934م، والتي تأسست بهدف تنمية وعي المواطنين بشأن المواطنة، وتعزيز هذا المفهوم في العملية التعليمية. وكذلك من خلال تبني المناهج التربوية البريطانية في 1944م لفكرة حث الرأي العام البريطاني على أهمية الدفاع عن الوطن بعد الحرب العالمية الأولى. وقد استمر الاهتمام البريطاني بموضوعات المواطنة، مثل العدالة والمساواة والديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية والصحية والحقوق المدنية، حتى تشكلت إستراتيجية شاملة للمواطنة في التسعينات تقوم على تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب في المؤسسات التعليمية. وقد انحصر مفهوم المواطنة في الفكر التربوي البريطاني في ثلاثة موضوعات رئيسية تتمثل في التركيز على المواطن أولاً، بهدف ترسيخ قيم المواطنة لديه، وعلى المعلمين ثانياً، بغية إعدادهم لتدريس موضوعات المواطنة، وأخيراً على المؤسسات التعليمية وربطها بالمجتمع لكي تتمكن هذه المؤسسات من تأدية رسالتها الاجتماعية من خلال متابعة الشباب في حياتهم العملية وتشخيص قيم المواطنة لديهم. (الشراح، 2001، 135).

وقد تطور مفهوم المواطنة في أمريكا تحديداً في بداية الخمسينات من القرن العشرين، حيث أصبح هذا المفهوم يتضمن الكثير من القضايا المصيرية مثل حق المواطن في التعبير عن رأيه، وحقه في التعليم والرعاية الصحية، المشاركة في اتخاذ القرارات، والمشاركة في اختيار ممثليه في البرلمان. ونظراً لأهمية البيئة التربوية في تنمية المواطنة فقد تبنت مؤسسات التعليم الأمريكية تطوير البرامج وأساليب التعلم التي تهدف إلى تحقيق الكفايات الأساسية للمواطنة الفعالة. وكان من بين أهداف التربية التي ارتكزت عليها سياسة التعليم الأمريكية: فهم النظام الاجتماعي، والتعرف على الأوضاع الاجتماعية غير المرغوبة بالنسبة للمجتمع من أجل تصحيح وتعديل مواطن الخلل، واحترام التباين في آراء المواطنين، وتقدير معتقدات وأساليب حياة الآخرين، ونشر الوعي بين المواطنين بشأن الوسائل الدعائية المضللة التي تضر بالمجتمع، وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأمة، ودعم مشاركة

المواطنين في كافة مجالات التنمية، وإرساء مبادئ السلام والتعاون الدولي، والمساهمة في حماية الوطن عند نشوب الأزمات والكوارث. (الشراح، 2001، 138)

ولا يختلف الحال بالنسبة للنظم السياسية العربية من حيث اعتبار التربية الوطنية وظيفة أساسية من وظائف التعليم الأساسية؛ التي تجعل الفرد يدرك أنه جزءاً من مجتمعه وأمته. ورغم تباين الفلسفات التربوية في البلاد العربية، إلا أنها اتفقت من حيث اعتمادها على أن التربية حق لكل مواطن، وعلى احترام كرامة الفرد، وإعداده للحياة الأفضل، والدعوة إلى تقديس القيم الروحية والمثل العليا العربية، والحث على التقدم العلمي، وبث روح التفاؤل والتسامح والحث على الخير ومحبة الإنسانية (ناصر، 2002). وقد تبنت سياسات التعليم في الدول العربية الاهتمام بتربية المواطنة والسعي تكوين المواطن الصالح المنتمي لبلده وأمته، المواطن المؤمن ليكون لبنة صالحة في بناء الأمة، بالإضافة إلى تنمية إحساس الطلبة بتحديات المجتمع في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإعداد الطلبة لكي يكونوا قادرين على المساهمة في التغلب على هذه التحديات. (الحبيب، 2005). إلا أنه من الملاحظ أن النظم العربية تعاني من الانفصام بين قومية الخطاب التربوي وقطرية الممارسة التعليمية.

لا تنفصل فكرة المواطنة عن الفلسفة السياسية الليبرالية التي ظهرت في القرن الثامن عشر، والتي ربطت المواطنة بنشوء الدولة القومية (الدولة/ الأمة) كإطار اجتماعي لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم وممتلكاتهم في إطار سيادة القانون، كما شهد القرن التاسع عشر تطوراً في فكرة المواطنة من خلال تعزيز الحقوق السياسية بعد إقرار الحقوق المدنية، وبشكل خاص قبول مبدأ الاقتراع العام. بمعنى أنه لا يمكن فصل فكرة المواطنة عن فلسفة الأنوار التي بحثت في شرعية السلطة السياسية ومفهوم العقد الاجتماعي القائم على فكرة الإرادة العامة وأن الحكومة أداة ضمان الحرية وليست أداة قهر، وهو ما تبلور في مرتكزات النظام الديمقراطي بوصفه نظاماً لإدارة الصراع يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها المواطنون (ديل، 2005م، 316-222). أما في القرن العشرين فقد توسعت فكرة المواطنة لتشمل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية بعد التطور الذي حصل بإقرار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأسفر عن تشييد مفهوم "دولة الرعاية" (هيلد، 2007م، 143).

وقد تطور مفهوم المواطنة في بداية القرن الحادي والعشرين ليتخذ الصفة المعولمة والذي تحدد بالسمات الآتية: 1- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة. 2- احترام حق الغير وحرية. 3- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة. 4- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة. 5- فهم اقتصاديات العالم. 6- الاهتمام بالشؤون الدولية. 7- المشاركة في تشجيع السلام الدولي. 8- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف. (العامر، 2005)

وفي ضوء تاريخ هذه التجارب الإنسانية التي مر بها مفهوم المواطنة، تم إفراس معاني متعددة للمواطنة فكراً وممارسة تقترب وتتعد عن المفهوم المعاصر للمواطنة، كما تأثرت المواطنة بالتيارات الفكرية السياسية والاجتماعية المعاصرة، وبذلك فإنه لا يمكن التأسيس السليم لمفهوم المواطنة باعتبارها نتاجاً لفكر واحد ولمرحلة تاريخية محددة، بل هي نتاجاً لانصهار اتجاهات فكرية متعددة في ظل ظروف مراحل تاريخية مختلفة. وهكذا انعكس سياق التطور التاريخي لهذا المفهوم على تعريفاته المختلفة والمتغيرة وفقاً لاختلاف ظروف الزمان والمكان والبشر المتغيرة والنسبية، فانتقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره؛ إلى تضمن

أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح أفق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية) (الوقيان، 2010م، 4).

نتائج السؤال الثاني : ما ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية؟

إن تجربة النظم السياسية القطرية العربية خلال العقود الماضية تشير إلى أنها لم تنجح في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة المتساوية بشكل خاص بوصفهما مصدر السلطة وشرعيتها، حتى أن تقارير التنمية الإنسانية العربية أطلقت على الدولة العربية الحديثة اسم "دولة الثقب الأسود" حيث تشكل السلطة التنفيذية ثقباً اسوداً يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها أي شيء ولا يفلت من إسارها شيء) (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2004م، 120) وقد عبرت تقارير التنمية الإنسانية العربية المتتالية وبشكل صريح أكثر من مرة عن حالة فشل النظم السياسية العربية (بدرجات متفاوتة) في بناء الدولة بمفهومها ووظيفتها الحديثين على المستوى القطري والقومي، وقد عزت هذه التقارير ذلك إلى أسباب متنوعة، كان في مقدمتها طبيعة النشأة التاريخية للدولة العربية الحديثة وارتباطها بكنف الترتيبات الاستعمارية، واستمرار حالة التبعية الخارجية وفقدان الاستقلال بمفهومه الشامل، بالإضافة إلى غياب العقد الاجتماعي وتهميش فكرة الإرادة العامة الحرة لأعضاء المجتمع واستئثار القوى الحاكمة بالسلطة (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004).

ولما كانت قيم المواطنة لا تتفصل عن مرتكزات الفلسفة السياسية الليبرالية التي ربطتها بنظرية العقد الاجتماعي ودور الدولة في حماية حقوق الأفراد وحررياتهم وممتلكاتهم في إطار سيادة القانون، فإن أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية الحديثة زادت من حدة ظواهر اجتماعية وسياسية خطيرة مثل عدم الاستقرار وانتشار العنف والتطرف والتمييز والعنصرية، والفشل في خفض معدلات البطالة والجهل والفقر وغياب سيادة القانون وغيرها. كما أن انتشار قوى وأدوات واليات العولمة المختلفة وما حملته من متغيرات علمية وتقنية، قد فاقمت حدة هذه الأزمة؛ جراء التداعيات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها، خصوصاً في ظل عمل قوى الهيمنة الدولية على إدماج العالم في بوتقة واحدة وتكوين المواطن العالمي الذي يتخذ من كوكب الأرض وطناً له، أي أنها تتجاوز المستوى المحلي إلى العالمي، في حين أن النظم السياسية القطرية العربية لم تنجح في تحقيق المواطنة على المستوى المحلي (القطري)، الأمر الذي يضاعف من حجم وملاحم أزمة المواطنة وبنائها. (الجنحاني، 2008م). ومن ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية القطرية العربية نجد ما يلي:

الملح الأول: فشل النظم السياسية العربية في تأسيس المفهوم السليم للمواطنة المتساوية: حيث لازالت تحبوا في أول السلم - مقارنة بما قد تم على الصعيد العالمي - في تأسيس المفهوم السليم للمواطنة المتساوية بقيمها وحقوقها وواجباتها وحرياتها ومسؤولياتها، حيث فشلت حتى الآن في إثارة حوار وجدل حول المفهوم وأبعاده وغاياته وسياقاته، وحشد قوى وطاقت حكومية وغير حكومية، سياسية وفكرية وثقافية ودينية واجتماعية، ومؤسسات مجتمعية مدنية لمقاربة المفهوم الذي ارتبط بفكرة الدولة المدنية الديمقراطية العصرية الحديثة. ولهذا لم تشهد النظم السياسية القطرية

العربية تصالحاً بين الدولة والمواطن، سواءً في نظرة الدولة إلى المواطن أو في نظرة المواطن إلى الدولة؛ فهي لم تقصر في مسؤولية الحماية فحسب، بل وفي مسؤولية الرعاية أيضاً، بل إنها لم تعي حتى الآن أن واجبها ووظيفتها الأساسية خدمة المواطن وتحسين ظروف عيشه وتوفير مستلزمات حريته ورفاهيته، وفي المقابل فإن نظرة المواطن للدولة أصبحت سلبية هي الأخرى، من حيث احترامه للقوانين والأنظمة وعلاقته بالمرافق العامة وحفاظه على البيئة وواجبه في دفع الضرائب وخدمة الواجب وغير ذلك .

الملح الثاني: عدائية وتشكيكية وارتبائية نظرة السلطات إلى المواطن: وفي المقابل فإن نظرة المواطن للدولة استمرت سلبية، مترتبة، تعارضية، حتى إزاء الخدمات والمرافق العامة، خصوصاً في ظل التمييز وعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص وعدم احترام الحق في المشاركة وضعف الحريات .

الملح الثالث : استبدادية وشمولية الأنظمة السياسية القطرية العربية: ففي حين أن الأنظمة الاستبدادية الشمولية انتهت أو كادت أن تنتهي أو تتلاشى على الصعيد العالمي، تنتشبت الأنظمة السياسية القطرية العربية المختلفة إيديولوجيا باحتكار الحقيقة والدين والسلطة والجيش والمال والإعلام، ولهذا تسجل تقارير التنمية البشرية، أن المنطقة العربية تعاني نقصاً كبيراً في الحريات وشحّ في المعرفة ونظرة قاصرة في الموقف من حقوق الأقليات وحقوق المرأة وغيرها.

الملح الرابع : تردد الأنظمة السياسية القطرية العربية في الدخول الفعلي في مرحلة التحول الديمقراطي: فهي ما زالت تحبوا عند أبوابها وكثيراً ما تحدثت عنها وبصوت عال أحياناً، لكنها ما زالت مترددة في الدخول الفعلي فيها، خصوصاً وأن حركة الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي لا تزال تتقدم خطوة وتتأخر خطوتين، بسبب كثرة العوائق السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية التي تعترض طريقها، فضلاً عن ما تواجهه من تحديات مختلفة خارجية وداخلية، مثل الاحتلال والحصار والعدوان، إضافة إلى بعض المفاهيم السلبية للموروث الاجتماعي، والتوظيف الخاطئ للتعاليم الدينية على نحو متعصب ومتزمت ومغال، ناهيك عن الفقر والجهل والمرض والتوزيع غير العادل للثروة.

الملح الخامس: تعرّض فكرة المواطنة المتساوية في الأنظمة السياسية القطرية العربية إلى مضادات داخلية وخارجية، مرتبطة بمستقبل قضايا الهوية والانتماء والولاء : لذلك فإن الحوار والجدل حول هذه القضايا مهمان لإزالة الغموض حولها، والعمل على نشر تربية وثقافة وإعلام المواطنة وتعميق الوعي الوطني الحقوقي بأهميتها وضرورتها وفداحة نكرانها أو الانتقاص منها أو تعطيلها أو تعليقها تحت أية حجة أو ذريعة.

الملح السادس: الالتباس النظري والعملي بخصوص مفهوم المواطنة المتساوية: في مواقف بعض الجماعات والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة، الأمر الذي يضع صعوبات (قبلية أو طائفية أو عنصرية أو مذهبية أو سلالية) أمام تكوين تصوّر وطني مشترك حوله من جهة وحول الطرق التربوية القويمة والأساليب التعليمية الصحيحة لتعميق قيم المواطنة المتساوية، ولاسيما في إطار المبادئ الدستورية للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة العصرية التي تستند إلى سيادة القانون ومبدأ المساواة، وبمساحة من الحرية والمشاركة والعدالة، باعتبارها قيم ضرورية للمواطنة المتساوية وركائز ضرورية وأساسية، لا يمكن اليوم إحراز التقدم والتنمية دونها.

الملح السابع: انعكاسات التناقضات الموهومة بين الهوية القومية الجامعة والهويات القطرية والفرعية على مفهوم المواطنة المتساوية: التي كرستها الأنظمة السياسية القطرية وبدأت تحفر في أساسات الدولة والهوية على المستوى القطري والقومي معاً، مما يستدعي إدارة حوار فكري ومعرفي حولها، لأنها تدخل في صلب المشكلات التي تواجه المصير العربي، وبحل تلك التناقضات الموهومة فكرياً ومعرفياً وتربوياً (على أساس مبدأ الوحدة في التعدد والتعدد في الوحدة) يصبح جدل الهويات أساساً للتعايش والتكامل والتطور السلمي للمكونات المختلفة، بدلاً من أن يكون مادة للتناحر والانغلاق والتعصب وهذه المسألة تتطلب الإقرار بالتنوع والتعددية والمشارك الإنساني كشرط لا غنى عنها للهوية القومية الجامعة.

الملح الثامن: ضعف ثقافة المواطنة المتساوية: حيث لا يزال الفكر العربي يعاني نقصاً فادحاً فيما يتعلق بثقافة المواطنة المتساوية، ولا تزال الثقافة السائدة متمسكة باستمرار النظرة الخاطئة والقاصرة إلى مبدأ المساواة، والموقف السلبي من حقوق الأقليات وحقوق المرأة التي يفترض أن يكون لها القدر نفسه من الحقوق استناداً إلى مبادئ المساواة، ولا زالت منظومة القوانين النافذة بما فيها قوانين الأحوال الشخصية في الغالبية الساحقة من البلدان العربية تنتقص منها.

الملح التاسع: ماضوية وتسلطية العلاقة بين السلطة والمواطن: حيث لا يزال الكثير من التيارات والاتجاهات السائدة في السلطة والمجتمع تتمسك بالنظرة التسلطية لعلاقة الدولة بالمواطن، كفرد، وكإنسان، وكشخص وكيان له أهلية قانونية، ففي الكثير من الأحيان يُنظر إلى حقوق المواطنة، إما باعتبارها هبة أو منة أو مكرمة من الحاكم، الذي ينظر إلى الأفراد كرعايا لا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. ومثل هذه المسألة ترتبط بأفكار ماضوية لعلاقة الحاكم بالمحكوم.

نتائج السؤال الثالث: ما مدى قدرة ثورات الشباب العربي في تحقيق أهدافها في المواطنة المتساوية؟

انقسمت الأقطار العربية إزاء المتغيرات السياسية التي أعقبت ثورات الشباب العربي بين أقطار حصل فيها تغيير للنظام السياسي مثل مصر وليبيا وتونس واليمن، وأقطار حاولت التكيف مع ثورات الشباب العربي من خلال جملة من الإصلاحات السياسية والقانونية التي أدخلتها إلى بنية نظمها السياسية مثل الأردن و سلطنة عمان، وأقطار لم تتأثر بالشكل الذي تأثرت به الأقطار العربية الأخرى من ثورات الشباب العربي مثل لبنان والجزائر لأسباب عديدة أهمها طبيعة نظمها السياسية والاجتماعية.

إن التغيير الثقافي يسبق عادة التغيير في البناء الاجتماعي، وهنا تلعب المدرسة والجامعة دوراً أساسياً في إعداد الطلبة لأدوار مستقبلية من خلال تنشئتهم على قيم المجتمع الأساسية؛ أي أن بناء المواطنة المتساوية يعتمد على نسبة السكان الذين يخضعون لإستراتيجية التحديث السلوكي، كما أن مظاهر الإصلاح السياسي والاجتماعي في أي دولة يجب أن يتماشى مع مظاهر الإصلاح الثقافي السياسي؛ وذلك كون الثقافة السياسية هي المعيار لنجاح أي إصلاح وتحقيق غاياته (بارسونز، 1984، 140-143). ولهذا لا تستطيع المجتمعات العربية تحقيق غايات وأهداف هذا التحول الديمقراطي المنشود الذي دشنته ثورات الشباب العربي، دون حدوث تغيير في أنساق المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تشكل وتنظم سلوك الأفراد حكماً ومحكومين عبر تفعيل مداخل التربية الوطنية الديمقراطية

والتربية المدنية الديمقراطية وتربية المواطنة الديمقراطية وتربية حقوق الإنسان والتنشئة السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الديمقراطية والإعلام السياسي الديمقراطي.

في ضوء استمرار ملامح أزمة المواطنة في النظم السياسية العربية كما كانت عليه قبل ثورات الشباب العربي وعدم معالجتها بعدها، نستطيع الاستنتاج أن قدرة ثورات الشباب العربي في تحقيق أهدافها في المواطنة المتساوية، لن تتضاعف إلا بالتنبه واليقظة لأهمية تكامل أبعاد عملية التغيير الثقافي والسياسي والاجتماعي المطلوب لإنجاح بناء المواطنة المتساوية ومنع إعادة تكرار إنتاج نظم الاستبداد والفساد والتجهيل السياسي في عالمنا العربي، خصوصاً وأن واقع النظم السياسية العربية المعاصرة يحتاج إلى وقفة تأمل من كل المعنيين وأصحاب العلاقة لإعادة بناء شخصية الإنسان العربي بالاستناد إلى قيم المواطنة المتساوية والديمقراطية والمدنية وحقوق الإنسان التي تشكل القيم المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها أمم العالم في القرن الحادي والعشرين.

لقد حددت (الخطة الشاملة للثقافة العربية) التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ونشرتها في عام 1990، المطالب التاريخية للأمة العربية ولخصتها في سبع من الأهداف الكبرى والغايات الشاملة للأمة كجهد عربي جماعي مشترك أسهم فيه عدد من المفكرين البارزين في الوطن العربي، وهذه الأهداف الكبرى والغايات الشاملة السبع هي: 1- الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب. 2- الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة. 3- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد. 4- العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال. 5- التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه. 6- الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية. 7- الحضور القومي بين الأمم، والإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد.

تدل كافة المؤشرات بعد عقدين من الزمن وأكثر أن الأنظمة السياسية العربية قد فشلت في تحقيق هذه المطالب التاريخية للأمة، وأن ثورات الشباب العربي التي بدأت عام 2011م ما هي إلا نتيجة أولية لذلك الفشل. لذلك قد لا تتمكن ثورات الشباب العربي من أحداث تحولات سياسية واجتماعية تؤسس لديمقراطيات حديثة قائمة على احترام حقوق الإنسان في المستقبل القريب، طالما أن مراكز القوى في المجتمعات العربية ذاتها لا تمتلك القيم اللازمة لقبول قيم المواطنة المتساوية وقرسها في النشء الجديد، لاسيما وأن التغيير في بنية الدولة وقوانينها الناضجة للحرريات السياسية والحياة العامة لن تؤتي ثمارها في إحداث تغييرات جادة ودائمة ما لم يرافقها تغيير في النظم التعليمية والثقافية والإعلامية الذي تعيد إنتاج قيم الاستبداد والفساد والتجهيل السياسي التي تشكل القاعدة الفكرية لنسف مسيرة التحول الديمقراطي وتغيّب قيم المواطنة المتساوية. علماً بأن جملة الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية أو عمليات إصلاح سياسي خلال عام 2011 لم تبد اهتماماً سياسياً قوياً بإصلاح النظم التعليمية فيها وتعزيز ثقافة وإعلام حقوق الإنسان القائمة على قبول التنوع والتعددية واحترام وجهات النظر المختلفة (قاعور والمعشر، 2011م). هناك مئة مليون شاب عربي ينتظرون حدوث ما كانوا يتطلعون إليه ويحلمون به هم وآبائهم ولازلوا، وما لم تتحقق تطلعاتهم وأحلامهم أو تبدأ على الأقل في التحقق، فإننا سنكتشف أن ما حدث عام 2011م لم يكن سوى بروفة بسيطة مقارنة بما سيحدث في المستقبل.

نتائج السؤال الرابع: ما النظرية التربوية الملائمة لتحليل العلاقة بين التعليم والمواطنة والتحول الديمقراطي؟

لتحليل العلاقة بين التعليم والمواطنة والتحول الديمقراطي يحتاج الباحث إلى تبني نظرية سياسية تربوية واضحة يمكن الانطلاق منها، وعلى الرغم من أن هناك أكثر من نظرية، إلا أن النظرية التربوية الملائمة لتحليل هذه العلاقة هي "النظرية التربوية النقدية"، التي تعتبر أرقى ما وصلت إليه الجهود العلمية النظرية التي قدمت لتحديد وتحليل طبيعة العلاقة ما بين التربية والمواطنة والتحول الديمقراطي في المجتمع، ومن منظري هذه النظرية على المستوى العالمي: هنري جيرو وميشيل بوتور، ورولان بارت والتوسير وميخائيل باختين ولوسيان غولدمان وصامويل باولز وهيربرت جينتز وأنطونيو جرامشي وباولو فريري ومدرسة فرانكفورت النقدية. أما على المستوى العربي، فإن كتابات كمال بومنير (2010م) وسعيد إسماعيل (2007م) وعبد العزيز قريش (2002م) تعتبر من أبرز الكتابات التي تقدم النظرية التربوية النقدية في الوسط التربوي العربي. وتقدم النظرية التربوية النقدية رؤية مختلفة لطبيعة العلاقة بين التعليم والمجتمع والتحول الديمقراطي، حيث تقوم هذه الرؤية على المرتكزات التالية:

1- التعليم نشاط غير محايد، والمعرفة التي تقدم في المدارس ليست محايدة، وإنما منحازة لفئات اجتماعية على حساب فئات اجتماعية أخرى .

2- التعليم نشاط سياسي وأخلاقي، ويجب النظر إليه في إطار علاقات السلطة وصراع المصالح، كما أن التعليم يفترض تصوراً عن الحياة والمستقبل، وينطلق من رؤية معينة عن المجتمع والذات الإنسانية، ويؤثر هذه التصور والرؤية بشكل مباشر في تحديد مكانة الأفراد في المجتمع، وهذه كلها ذات أبعاد سياسية وأخلاقية، كما أن الطبقة الحاكمة هي التي ترسم للتعليم أهدافه بصورة تتفق مع سياستها ومصالحها.

3- التعليم نشاط مسيّس لا يخضع تماماً للسيطرة الكاملة من جانب الفئات الاجتماعية السائدة، ولكنه ميدان للتناقض والصراع، فالمدارس ليست وسائل لمعاودة الإنتاج الاجتماعي والثقافي فحسب، كما أنّ الفئات الاجتماعية المهمّشة لا تتلقى الرسائل المعرفية للمدرسة بصورة سلبية دائماً، بل تقلبها حيناً وتتكيف معها حيناً وتقاومها أحياناً أخرى .

4- يمكن الاستفادة من مناخ التناقض والصراع السائد في المدارس لتغيير الجوانب السلبية ومحاولات إخضاع الطلبة لاتجاه سياسي أو ثقافي يعبر عن هيمنة السلطة السائدة. ولهذا يمكن استخدام المدارس كساحة عامة لمناقشة الشأن العام وتنمية وعي الأفراد بحال القهر واللامساواة في المجتمع، وتشجيعهم على تحمل المسؤولية المدنية والعمل بصورة إيجابية لمقاومة القهر ونشر الحرية والديمقراطية . (قريش، 2002، 103.108).

وبمعنى آخر تقوم رؤية نظرية التربية النقدية على ضرورة رفع مستوى وعي الطلبة بالمؤسسات الحالية وتفكيكها معرفياً ومناقشة أهدافها ودواعيها؛ وذلك من أجل إدراك منظومة علاقات القهر وإدراك الفرد لمكانه في هذه المنظومة كخطوة أولى ثم السعي العملي لتغيير الوضع القائم إلى الأفضل. ولذا يؤكد مفكرو نظرية التربية النقدية على أن التعليم هدف ووسيلة للتغيير في الوقت ذاته لخلق مجتمع جديد، وهنا يبرز التزام المناهج المدرسية في توظيف الوعي النقدي والعمل النقدي في إطار مشروع سياسي للتغيير أو أن تركز رؤية وعلاقات السلطة القائمة، حيث تتضح هذه الحقيقة بمقولة غرامشي الشهيرة، من أنّ كلّ علاقة هيمنة هي بالضرورة علاقة تربوية. (Rimington Gibson, et al, 2008 p 17-18)

وفي ضوء مرتكزات نظرية التربية النقدية، يخلص الباحث إلى أن معارف ومهارات وقيم المواطنة المتساوية تمثل مشروعاً تربوياً للتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في النظم السياسية العربية، وتنشئة أجيال على المواطنة المتساوية والديمقراطية كوسيلة لازمة لفهم حقوق الإنسان ولممارسة الحقوق والواجبات والتوازن بين الحريات والمسؤوليات، بحيث يتم من خلالها تغيير علاقات القهر والتسلط ومنع إعادة إنتاج أنظمة الاستبداد والفساد والتجهيل السياسي وقيمها لفترة ما بعد ثورات الشباب العربي. ولذا فإن تبني المناهج الدراسية لمنظور تربية المواطنة المتساوية وفقاً للنظرية التربوية النقدية يتفق مع المبادئ الأساسية للحرية والكرامة والعدالة والمساواة، كما يشجع الطلبة على أن يصبحوا مواطنين يملكون زمام السلطة في المجتمع، وفي الوقت نفسه تمثل تربية المواطنة المتساوية عملية لإعداد الطلبة للمشاركة في حياة وتنمية المجتمع، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للتعامل مع احتياجات ومشكلات وتحديات العالم المعاصر، وهذه أهم شروط المواطنة المتساوية في عالمنا المعاصر. علماً بأن التحول الديمقراطي لن يتحقق في الأقطار العربية إلا في ظل تنشئة سياسية ديمقراطية وتربية سياسية ديمقراطية وثقافة سياسية ديمقراطية وإعلام سياسي ديمقراطي.

نتائج السؤال الخامس : ما أدوار التربية الوطنية في تعزيز المواطنة المتساوية؟

أدوار التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة المتساوية التي نقصدها هنا تشمل كل الأدوار الممكنة المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية والعرضية في البيت وفي دور الحضانة ورياض الأطفال والمسجد والمدرسة والجامعة ومواقع العمل في كافة المؤسسات الأخرى في الحكومة والمجتمع. وتبدأ عملية زرع قيم المواطنة المتساوية وتتميتها لدى الفرد منذ أيام حياته الأولى وهو طفل بواسطة الأسرة، ولا تنتهي إلا بانتهاء حياته على وجه هذه البسيطة أي أنها تربية مستمرة ومتكاملة وشاملة.

يمكن أن نلمس أهمية التربية الوطنية وتربية المواطنة في العديد من المسارات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة الإنسان؛ فنجد أن دساتير الدول إنما تشتمل على بيان لحقوق وواجبات المواطن، ونجد أن نظم التنشئة إنما تستهدف تعزيز الوعي بقيم المواطنة لدى المواطنين، وكذلك نجد في آليات المؤسسات التي تقوم على تشريك أبناء الدولة في البنية الوطنية الديمقراطية للدولة المدنية. وفي هذا الإطار يرى علماء الاجتماع والتربية أن المواطنة تتضمن العديد من المهارات والمعتقدات والأفعال المترابطة، وأن للتعليم في المدرسة عدة وظائف أساسية في تحقيقها من أهمها: نقل الثقافة والمعرفة والمعلومات في المجتمع، واكتساب القيم والميول والاتجاهات، ومن ثم تنمية قيم المواطنة وسلوكياتها. وهنا تؤدي المناهج المدرسية دوراً هاماً في بناء المواطنة لدى الطلبة بشكل خاص، وهذا يتطلب أن تقدم المناهج تصوراً واضحاً لمفهوم المواطنة وتساعد الطلبة على القيام بأدوارهم المستقبلية (ليلة وآخرون، 2010م).

تطرح الأدبيات وتوضح نتائج الدراسة بعض المعالم الرئيسية اللازمة لتفعيل أدوار التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية على النحو التالي:

1- ثمة حاجة ملحة لإصلاح المنظومات التربوية التعليمية العربية من أجل تمكينها من الإسهام في تعزيز التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية عبر تربية المواطنة المتساوية. 2- ترسيخ قيم المواطنة المتساوية يتطلب إصلاح المنظومات التربوية التعليمية وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤثر في استعداد الطلبة للمشاركة في

مختلف مجالات الحياة العامة وتساعدهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات، لأن تعليم قيم المواطنة المتساوية يقع عادة في صلب عملية تعليم الطلبة المهارات اللازمة لإنجاح العملية الديمقراطية. علماً بأن التحول الديمقراطي لن يتحقق في الأقطار العربية إلا في ظل تنشئة سياسية ديمقراطية وتربوية سياسية ديمقراطية وثقافة سياسية ديمقراطية وإعلام سياسي ديمقراطي. 3- إن الحديث عن أدوار التربية الوطنية في تعزيز قيم المواطنة المتساوية، يقتضي تطوير واقع مقررات التربية الوطنية وتربية المواطنة والتربية المدنية في الأقطار العربية، واستكمال أوجه النقص التي تشوب مناهج بقية المقررات من حيث مدى تضمنها لمعارف ومهارات وقيم المواطنة المتساوية، واقتراح مصفوفات المعارف والمهارات والقيم اللازمة لتدعيم مناهج التربية الوطنية وتربية المواطنة والتربية المدنية في المراحل الدراسية المختلفة والتي قد تسهم في تحقيق قيم المواطنة المتساوية والغايات المنشودة للتحول الديمقراطي الذي دشنته ثورات الشباب العربي، والتأكد من مدى قدرة المناهج عموماً على الإسهام في تعزيز التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية وأنظمة الحكم الرشيد. 4- وجوب إسهام مقررات التربية الوطنية بمختلف مسمياتها في الأقطار العربية (التربية الوطنية، التربية المدنية، تربية المواطنة، تربية حقوق الإنسان.. الخ) بشكل خاص، ومقررات الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة التاريخ والجغرافيا والمجتمع والفلسفة واللغات والدين وغيرها بشكل عام، فإضافةً إلى عنايتها بواقع المجتمع وآماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله، فهي تسهم في تنمية قيم المواطنة المتساوية لما تتضمنه من معارف وقيم عن النظام السياسي ومؤسسات الدولة، والحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء والولاء للوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى تضمنها مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والعدل الاجتماعي، والتعاون والتسامح، وتقبل الاختلاف في الآراء والتعددية والمشاركة (مرتجى والرنتيسي، 2011م).. 5- تمكين التربية الوطنية من خلال مقرراتها ومسمياتها المختلفة في الأقطار العربية من تقديم تعليم فعال لحقوق الإنسان التي تعلم المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع ويحترم وجهات النظر المختلفة، ويسعى إلى المشاركة ويتحمل المعارضة ويشجعها، لاسيما وأن العالم كله قد اجمع على اعتبار حقوق الإنسان شروطاً موضوعية لترسيخ قيم المواطنة المتساوية؛ إذ أنه لا بد من أن تصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والتوازن بين الحريات والمسؤوليات قيم اجتماعية وأخلاقية وممارسات سلوكية، تعبر عن فضائل معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس (الكواري، 2001). 6- ضرورة توفر المناهج والمقررات التي تعمل على توجيه العملية التربوية ضمن فلسفة تربوية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التربوية العامة المتعلقة بتربية المواطنة، وذلك من خلال تعزيز المناهج للقيم المرغوبة في بناء شخصية الفرد. الشناق (1995). 7- الاستفادة من مشروع البرتا الكندية لتربية المواطنة والشخصية الذي يلخص العناصر الرئيسية للمواطنة في عناصر خمسة هي: الهوية الوطنية، الثقافة السياسية، الحقوق والواجبات، القيم والمهارات العقلية العامة (Alberta Education, 2005). (3) P. 8- تحديد الأبعاد الرئيسية للمواطنة التي تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن لمواجهة تحديات العولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، مثل: **البعد المدني للمواطنة** الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة

الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع. **والبعد السياسي للمواطنة** الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة. **والبعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة** الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة. **والبعد الثقافي للمواطنة** الذي يشير إلى مدى الوعي بالثقافة السياسية والتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع. (Hebert & SEARS, 2003) 9- الاستفاضة مما حدده أوسلر وستاركي (Osler and Starkey, 2003) والوارد في الصبيح (2005) من أدوار للتربية الوطنية والتي تتمثل في: تمكين الأفراد من الثقة في هويتهم والعمل من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية في مجتمعهم، وذلك من خلال: أ- قبول المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني. ب- التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية في مجتمعهم. ج- احترام الاختلافات بين الناس سواء أكان سببها الجنس أم العرق أم الثقافة. د- احترام الميراث الثقافي وحماية البيئة. هـ- دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى الدولي. 10- التنبه لأهمية التوازن بين مكونات محتوى التربية الوطنية الذي يجب أن يتمحور ضمن ثلاثة أبعاد أساسية، **البعد المعرفي** الذي يعتمد على نقل المعلومات والمعارف السياسية والاجتماعية للأفراد كالوعي بمؤسسات المجتمع ونظام الحكم وحقوق وواجبات ومسؤوليات الفرد تجاه مجتمعه، **والبعد الوجداني** الذي يتمثل بتنمية القيم والاتجاهات المرغوبة اجتماعياً لدى أفراد المجتمع كالعدالة وحب الوطن، **والبعد المهاري** الذي يتمثل في تنمية مهارات عقلية متعددة كالتفكير الناقد ومهارات اجتماعية كالاتصال مع الجماعة والتعاون والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسة. (الرشيدي، 2006).

يتمثل الهدف/ الدور العام للتربية الوطنية في إعداد المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وحياته ويؤدي واجباته ومسؤولياته تجاه وطنه ومجتمعه. ويمكن تلخيص مجمل أهداف/ أدوار التربية الوطنية وتربية المواطنة في تعزيز المواطنة المتساوية كما أشار إليها العديد من الباحثون مثل: (عبد الكريم والناصر، 2005) و(أبو سرحان، 2000) و(الرشيدي، 2006) و (Alberta Education, 2005) على النحو الآتي: 1- تزويد الأفراد بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي في مجتمعهم 2- تعليم الأفراد في المجتمع القيم الوطنية والقومية وأهمية مشاركتهم في القرارات السياسية 3- فهم الأفراد لحقوقهم وواجباتهم وحياتهم ومسؤولياتهم. 4- فهم الأفراد للنظام التشريعي في مجتمعهم واحترام وتقدير الدساتير والقوانين والأنظمة 5- التعرف على القضايا العامة التي يعاني منها المجتمع 6- الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة 7- فهم التعامل الدولي بين المجتمعات المختلفة والتعرف على النشاطات السياسية الدولية 8- معرفة وسائل المشاركة في النشاطات الوطنية والقومية 9- فهم الحاجة للخدمات الحكومية والاجتماعية 10- احترام دستور الدولة 11- الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية 12- توجه الأفراد في المجتمع نحو المواطنة

الرشيدة الفعالة13- القدرة على إصدار الأحكام في المشكلات الاجتماعية وطرق معالجتها14- تحسين العلاقات بين الأفراد15- الإيمان بالمساواة بين أفراد الشعب الواحد، وبين شعوب الأرض16- التركيز المتواصل على تحقيق المدارس الآمنة17- تشكيل الثقافة الوطنية/ القومية الايجابية للمدارس، واكتساب الثقافة السياسية الملائمة التي تجعل المواطن قادراً على أداء دوره السياسي بوعي ومسؤولية18- التقليل من المشاكل السلوكية19- الإيمان بالطريقة العلمية في التعامل مع قضايا الإنسان والمجتمع السياسي20- التحصيل الأكاديمي المرتفع21- الاعتزاز بالأمة (أرضاً وتاريخاً وإنساناً) والانتماء إليها والولاء لها قولاً وعملاً ظاهراً وباطناً.

المراجع العربية

- أبو سرحان، عطية عودة (2000) دراسات في أساليب تدريس التربية الاجتماعية، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- أبو حشيش ، بسام محمد(2010) دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير.
- أنيس ، إبراهيم و منتصر ، عبدالحليم والصوالحي ، عطية وأحمد ، محمد (1989) المعجم الوسيط ، تركيا : دار الدعوة .
- بدوي ، أحمد زكي(1987) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت : مكتبة لبنان .
- بارسونز ، تالكوت (1984)النظريات الوظيفية للتغيير، في كتاب: التغيير الاجتماعي، مصادره، نماذجه، نتائجه، تحرير: اميتالي اتزيوني، ترجمة محمد حسونه ، دمشق: وزارة الثقافة.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003) نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام(2004) نحو الحرية في الوطن العربي، عمان: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة .
- الجنحاني ،الحبيب(2008) المواطنة والحرية، ورقة مقدمة الى الندوة الفكرية: المواطنة في الوطن العربي، الرباط: منتدى الفكر العربي، 21-22 نيسان .
- الحبيب، فهد إبراهيم (2005) تربية المواطنة: الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة ، جامعة الملك سعود: الرياض ، السعودية.
- الحسين ،عيد(2011)، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات الممارسات السياسية، وقائع الندوة الفكرية "المواطنة بين المنظور الحقوقي وإشكاليات الواقع" تحرير محمد يعقوب ومحمد فضيلات، عمان: المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- الحصري ، ساطع (1985) آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (سلسلة التراث القومي) ، ط2 ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- خميس ، محمد عبد الرؤوف (1995) فعالية منهج مطور في التربية الوطنية في تنمية بعض جوانب التعلم اللازمة لخصائص المواطنة لدى طلاب المرحلة الثانوية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية .
- ديل ، روبرت (2005) الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير مظفر، القاهرة: المؤسسة العربية للنشر.

- الرشيد، حمد (2000) بعض العوامل المرتبطة بالقيم التربوية لدى طلاب كلية التربية بجامعة الكويت: دراسة ميدانية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد (56).
- الرشيد، عايش (2006). درجة تمثل معلمي المرحلة الثانوية للمفاهيم الوطنية واتجاهات الطلبة نحوها في دولة الكويت، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- سعيد إسماعيل عمرو (2007) في التربية والتحول الديمقراطي "دراسة تحليلية للتربية النقدية عن "هنري جيرو"، تقديم: حامد عمار، بيروت: الدار المصرية اللبنانية السلسلة: آفاق تربوية متجددة.
- السقا، غادة جورج مبارك (2003). الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السويدي، جمال سند (2001). نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء، دراسة مقدمة إلى ندوة التربية وبناء المواطنة، (29-30) سبتمبر.
- السيد ، محمود (2010) من قضايا التربية على المواطنة، مؤسسة الفكر العربي.
- الشراح، يعقوب احمد (2001) التربية والانتماء الوطني: تحليل ونقد، الكويت: دار الفكر الحديث للنشر.
- الشويحات، صفاء نعمة دخل الله (2003) درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الصائغ، محمد بن حسن (2005). دراسة تحليلية لكتاب التربية الوطنية المقرر على طلاب الصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لندوة بناء المناهج الأسس والمنطلقات، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 19-20/3/1424هـ.
- الصبيح ، عبد الله بن ناصر (2005). المواطنة كما يتصورها طلاب المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية وعلاقة ذلك ببعض المؤسسات الاجتماعية ، اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي ، الباحة ، السعودية.
- عبد الكافي ، إسماعيل عبد الفتاح (2004) معجم مصطلحات عصر العولمة ، القاهرة : الدار الثقافية .
- العامر، عثمان بن صالح (2005) أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب السعودي "دراسة استكشافية ، المملكة العربية السعودية : وزارة التربية والتعليم.

- عبد الكريم، راشد بن حسين والناصر، صالح بن عبد العزيز (2005) التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة، دراسة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي، الباحثة.
- عقل ، محمود (٢٠٠١) القيم السلوكية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- علي، عزة فتحي (2003) نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية في المدرسة الثانوية، القاهرة: أيتراك للنشر والتوزيع.
- العيسى، شملان يوسف والمشاقبة، أمين عواد والغرابية، مازن (2005). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد (31) ، العدد (118) ، تموز، الكويت.
- فريحة، نمر (2002). فعالية المدرسة في التربية المدنية: دراسة ميدانية، ط (1)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- قاعور محمد و المعشر، مروان (2011) التربية من اجل المواطنة في العالم العربي: مفتاح المستقبل، بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط.
- القاضي ، أماني الشافعي محمد(2000) أثر الدراسة الميدانية للمواقع الأثرية على تنمية الانتماء الوطني لدى طلاب كلية التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية .
- قريش ،عبدالعزیز (2002)التفكير النقدي والمدرس،أية ممارسة؟،مجلة علوم التربية،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،المغرب،المجلد:3،العدد:22،مارس.
- كلكهوهن ، كلايد و كلي ، وليم (1967) مفهوم الثقافة، في كتاب: الانثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث، تحرير رالف لنتون، ترجمة: عبد الملك الناشف ، بيروت: المكتبة العصرية.
- كمال بومير(2010)النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الرباط: دار الأمان.
- الكواري،علي خليفة (2001) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، ط (1)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكواري ، علي خليفة . (2001) مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في نافع وآخرون ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
- ليلة ، علي وآخرون(2010) التغيير الاجتماعي و الثقافي، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .

- مرتجى ، زكي رمزي و الرنتيسي، محمود محمد(2011)تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء قيم
- المواطنة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو .
- المجادي، فتوح (1999) المواطن والتربية البيئية وزارة التربية والتعليم، الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج.
- مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان(1999) دليل لتدريب المهنيين في مجال حقوق الإنسان، العدد 6.
- محمود ، جمال الدين إبراهيم (1997) (تقويم أثر منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادي في تنمية المواطنة لدى التلاميذ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات ، جامعة عين شمس .
- المعقل، عبد الله بن محمد (2004) تحليل أنشطة التعلم في مقررات التربية الوطنية بالمملكة العربية السعودية، وجهة نظر المعلمين تجاهها، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد (10)، العدد (3) .
- المشاقبة ، أمين (2006) (التربية الوطنية ، ط 8 ، عمان : دار الحامد .
- مكروم ، عبد الودود (2004) (القيم ومسئوليات المواطنة " رؤية تربوية " ، القاهرة : دار الفكر العربي.
- ناصر، إبراهيم (1994) التربية المدنية (المواطنة)، ط (1)، عمان: دار مكتبة الرائد العلمية.
- ناصر، إبراهيم (2002) المواطنة، ط (1)، عمان: دار مكتبة الرائد العلمية.
- ناصر ، إبراهيم (2002) (المواطنة ، عمان : مكتبة الرائد العلمية .
- وطفة، علي أسعد (2003) نسق الانتماء الاجتماعي وأوليائه في المجتمع الكويتي المعاصر: مقارنة سوسيولوجية في جدول الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المجلد (29) ، العدد (108) كانون أول ، الكويت.
- الوقيان، فارس(2010)المواطنة في الكويت: مكوناتها وتحدياتها. وأيضاً خضري حمزة، المواطنة إستراتيجية للوقاية من الفساد المالي والإداري، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، ربيع.
- هلال ، فتحي وآخرون (2000) تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت: دراسة ميدانية ، وزارة التربية: الكويت.
- هيلد ، ديفيد (2007) نماذج الديمقراطية، ترجمة فاضل جتكر، بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية.

المراجع الأجنبية

-Alberta Education (2005). The Heart of Matter: Character and Citizenship Education in Alberta Schools, Learning

- and Teaching Resources Branch, Alberta, Canada.
- Diversity Banks, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age. Educational Researcher. Washington: Apr2008 .
 - Gary Hopkins, Teaching Citizenship's Five Themes 1997, e http://www.education-world.com/a_curr/curr008.shtml
 - GRÁINNEMcKeever, Citizenship and Social Exclusion; The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland . The British Journal of Criminology. London: May. Vol. 47, Iss. 3,2007.
 - Hebert, Y., & SEARS, A. (2003) Citizenship education. The Canadian Education Association, retrieved from Available at http://www.cea-ace.ca/media/en/Citizenship_Education.pdf
 - Homana, Gary; Barber, Carolyn and Torney-Purta, Judith (2006). Assessing School Citizenship Education Climate: Implications for the Social Studies .
 - Hughes, Teresa Ann; Butler, Norman L.; Kritsonic, William Allan and Herrington, David (2007). Primary and Secondary Education in Canada and Poland – Compared: International Implications. The Lamar University Electronic Journal of Student Research.
 - MacDonald, L. (2003). Traditional Approaches to Citizenship Education Globalization, to Wards A Peace Education Frame Work. A doctorate dissertation. Dalhousie University. Canada.
 - Patrick John, The Concept of Citizenship in Education for Democracy 1999. (ERIC Digest- ED432532-www.eric.ed.gov).
 - Patrick, John J. ; Hamot, Gregory E. and Leming, Robert S. (2003). Civic Learning in Teacher Education, International Perspective on Education of Democracy in the Preparation of Teachers. Dissertation Abstracts International, Social Science Education, Washington, DC.
 - Rimington Gibson, et al, Developing Global Awareness and Responsible World Citizenship With Global Learning Roeper Review. Bloomfield Hills: Vol. 30, Iss. 1, Jan-Mar 2008.
 - Woyach, Robert B, (1992). Leadership in Civic Education . ERIC Digest, -Publication .